

- (٢٥) هو الفرق الجوهرى بين البنوك الإسلامية والبنوك غير الإسلامية:
- تحرير التعامل بالربا.
 - تحقيق التنمية الاقتصادية.
 - الانتشار الجغرافى فى الدول الإسلامية.
 - جميع الاجابات السابقة صواب.

- (٢٦) هو عقد بين طرفين أحدهما يملك المال ويساهم به والطرف الآخر لديه الخبرة فى العمل ويساهم بعمله:
- عقد المضاربة.
 - عقد المشاركة.
 - عقد الاستصناع.
 - عقد المراجعة.

- (٢٧) أحد العقود التالية لا يندرج ضمن صيغ الشركات أو المشاركات:
- عقد المساقاة.
 - عقد المزارعة.
 - عقد الاستصناع.
 - عقد المشاركة.

- (٢٨) تقوم البنوك الإسلامية بتطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ:
- المشاركة فى الربح.
 - المشاركة فى الخسارة.
 - كلا الاجابتان فى (أ) و (ب) صواب.
 - كلا الاجابتان فى (أ) و (ب) خطأ.

- (٢٩) البنك المتخصص هو مؤسسة مالية وسيطة تسعى إلى تحقيق:
- الربح فقط.
 - أهداف سياسية.
 - التنمية الاجتماعية.
 - جميع الاجابات السابقة خطأ.

- (٣٠) يتركز الانتشار الجغرافى لفروعها فى المناطق الريفية لكي تكون أكثر قرباً من:
- الشرائح المستهدفة:
 - البنوك التجارية.
 - البنوك الزراعية.
 - البنوك العقارية.
 - بنوك الاستثمار (الأعمال).

- (٣١) يُعول على فى احداث دفعة قوية للتنمية الاقتصادية من خلال تعزيز علا
- التربط/التشابك ما بين القطاع الصناعى والقطاع الزراعى:
 - البنوك الزراعية.
 - البنوك الصناعية.
 - البنوك العقارية.

(١) تختب المعادلة التي يتم بموجبها حساب معدل دوران النفوذ على النحو التالي:

$$V = K \times M \times Y \quad (1)$$

$$V = P \times Y / M \quad (2)$$

$$V = M \times Y / P \quad (3)$$

$$V = P \times M \times Y \quad (4)$$

حسب الفرضيات النظرية ميثاقان في الطلب على النفوذ:

(١) توجد علاقة عكسية بين الدخل الدائم والطلب على الأرضة النقدية الحقيقية.

(٢) توجد علاقة طردية بين الدخل الدائم والطلب على الأرضة النقدية الحقيقية.

(٣) لا توجد أي علاقة بين الدخل الدائم والطلب على الأرضة النقدية الحقيقية.

(٤) جميع الإجابات السابقة خطأ.

مع التمنيات الطيبة بالتوفيق

حسب صيغة معادلة التبادل لفيشر والتي تفترض ثبات معدل دوران (V) النقود وثبات الناتج الحقيقي (Y) فإن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى:

- النخفاض مستوي الأسعار.
- زيادة مستوي الأسعار بذات النسبة.
- زيادة مستوي الأسعار بنسبة أقل من نسبة زيادة عرض النقود.
- زيادة مستوي الأسعار بنسبة أكبر من نسبة زيادة عرض النقود.

حسب افتراضات النظرية الكمية في النقود لفيشر، فإن معدل دوران النقود:

- يكون ثابتاً في المدى الطويل.
- يتغير في المدى الطويل.
- يكون ثابتاً في المدى القريب.
- كلا الاجابتان في (ب) و (ج) صواب.

حسب نظرية تفضيل السيولة لكيّنز يعتمد الطلب على النقود بدافع التحوط على:

- أسعار السلع.
- أسعار الأسهم.
- أسعار الفائدة.
- جميع الاجابات السابقة خطأ.

الفرق الجوهرى بين نظرية فيشر ونظرية كينز فيما يتعلق بالعوامل المحددة للطلب على النقود يتمثل في:

- سعر الفائدة.
- سعر الخصم.
- سعر الصرف.
- أسعار السلع والخدمات.

يقصد بالبنوك الدولية أو البنوك متعددة الجنسية:

- تلك البنوك التي تتبع من حيث ملكيتها للدولة.
- تلك البنوك التي لها شبكة من الفروع في الأقطار الأجنبية.
- تلك البنوك التي تتعامل بالعملات الأجنبية إلى جانب عملتها المحلية.
- كلا الاجابتان في (ب) و (ج) صواب.

البنوك التي لا تتعامل مع الاقتصاد المحلي في القطر الذي تتواجد فيه، هي:

- البنوك الشاملة.
- البنوك المراسلة.
- البنوك المشتركة.
- جميع الاجابات السابقة خطأ.

حسب النظرية الكمية في النقود لفيشر، فإن الأفراد يحتفظون بالنقود:

- بدافع المبادلات.
- بدافع الاحتياط.
- بدافع المضاربة.
- جميع الاجابات السابقة صواب.

والذي يمثل العائد الم

- (٣٣) مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) تشمل:
- (أ) العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور + الودائع الجارية + الودائع الأجلة قصيرة الأجل.
 - (ب) العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور + الودائع الجارية + الاحتياطي القانوني.
 - (ج) العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور + الودائع الجارية + الودائع الأجلة طويلة الأجل.
 - (د) العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور + الاحتياطي القانوني + الودائع الأجلة قصيرة الأجل.

(٣٤) إذا أراد البنك المركزي أن يقلص من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان عن طريق نسبة الاحتياطي القانوني فإنه يقوم بالآتي:

- (أ) إلغاء نسبة الاحتياطي القانوني.
- (ب) تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.
- (ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.
- (د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.

(٣٥) إذا أراد البنك المركزي التأثير على السيولة المتاحة لدى البنوك التجارية من خلال أدوات التدخل غير المباشر، فإنه يستخدم:

- (أ) سعر الخصم.
- (ب) عمليات السوق المفتوحة.
- (ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.
- (د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.

(٣٦) إذا أراد البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية من خلال الأدوات غير الكمية، فإنه يستخدم:

- (أ) سعر الخصم.
- (ب) الاحتياطي القانوني.
- (ج) عمليات السوق المفتوحة.
- (د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

جدة فقط من بين الوظائف التالية لا يجوز للبنك الإسلامي القيام بها:

- (أ) قبول الودائع الجارية.
- (ب) خصم الأوراق التجارية.
- (ج) تقديم القروض بصيغة القرض الحسن.
- (د) تقديم الخدمات المالية مقابل تقاضي عمولات.

م مصدر للموارد الخارجية للبنوك الإسلامية على الاطلاق هو:

- (أ) الودائع الجارية.
- (ب) الودائع الاستثمارية.
- (ج) الودائع الإيداعية.
- (د) الاقتراض من الغير (بصيغة القرض الحسن)

كافة الاجراءات والتدابير التي تحول دون تزيف وتزوير العملات الوطنية وتهريبها خارج البلاد ضمن وظيفة البنك المركزي باعتباره:

بنك البنوك.

بنك الحكومة.

مسئولا عن التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي.

(١٧) إذا تلقت البنوك التجارية في أحد الدول ودائع أولية بقيمة ٤٨ مليار وحدة نقدية وكانت نسبة الاحتياطي القانوني التي حددها البنك المركزي تبلغ ٨%، فإن هذا المبلغ من الودائع الأولية سيتضاعف بمقدار:

- (أ) ٨ مرات.
(ب) ١٢ مرة.
(ج) ١٢,٥ مرة.
(د) ٣٨٤ مليار وحدة نقدية.

(١٨) أحد البنود التالية لا يعتبر من ضمن الموارد غير الذاتية للبنك التجاري:

- (أ) الودائع.
(ب) الاحتياطي.
(ج) قروض من البنك المركزي.
(د) قروض من البنوك التجارية.

(١٩) واجد فقط من بين البنود التالية يحقق درجة السيولة الكاملة في جانب الاستخدامات (الأصول/الموجودات بالبنك التجاري):

- (أ) الودائع الجارية.
(ب) أذونات الخزانة.
(ج) الاحتياطي القانوني.
(د) رأس المال.

(٢٠) الإدارة الناجحة للبنك التجاري هي تلك التي تسعى إلى:

- (أ) تحقيق درجة عالية من السيولة.
(ب) تحقيق درجة عالية من الربحية.
(ج) تأمين التوازن بين هدفي السيولة والربحية.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٢١) الودائع التي لا يدفع البنك التجاري - عادة - عنها عائد في شكل سعر فائدة هي:

- (أ) الودائع الادخارية.
(ب) الودائع لأجل أو الزمنية (الثابتة).
(ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.
(د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.

(٢) من أهم وسائل البنك التجاري لسداد الالتزامات المالية في مجال عمليات التجارة الخارجية:

- (أ) خطابات الضمان.
(ب) خصم الأوراق التجارية.
(ج) عمليات السحب على السحب على المكشوف.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

..... عبارة عن نسبة مئوية توضح حجم السيولة النقدية التي يحتفظ بها البنك (اختياريا) لمجابهة التزاماته اليومية (طلبات سحب المودعين ومقابلة أية طلبات أو حاجات مالية أو الودائع الأولية).

(٩) النظام الذي ساعد الدول الفقيرة التي تعاني من عدم وفرة في انتاج الذهب هو:

- (أ) نظام السبائك الذهبية.
- (ب) نظام المسكوكات الذهبية.
- (ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.
- (د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.

(١٠) وفق نظام الصرف بالذهب تحدد البنوك المركزية علاقة عملة الدولة بالذهب بصورة غير مباشرة، وذلك من خلال الاحتفاظ بغطاء من:

- (أ) السبائك الذهبية.
- (ب) السبائك من الفضة.
- (ج) السبائك الذهبية وسبائك من الفضة معاً.
- (د) عملة دولة أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب.

(١١) ينص قانون جريشام على أن:

- (أ) العملة الجيدة تطرد العملة الرديئة من السوق.
- (ب) العملة الجيدة تتنافس مع العملة الرديئة في السوق.
- (ج) العملة الجيدة أكثر تداولاً من العملة الرديئة في السوق.
- (د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(١٢) يمتاز النظام النقدي الورقي (القانوني) عن نظام الذهب من حيث:

- (أ) القيمة الحقيقية للعملات الورقية.
- (ب) المرونة في مواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة.
- (ج) مقدرة الدولة على اصدار النقود للأغراض السياسية.
- (د) تحقيق الاستقرار الكبير في أسعار صرف عملات الدول.

(١٣) تغلبت النقود على مشكلات تعدد نسب التبادل من خلال:

- (أ) الوظائف المشتقة للنقود.
- (ب) وظيفة النقود كوسيط للتبادل.
- (ج) وظيفة النقود كمخزن للقيمة.
- (د) وظيفة النقود وحدة لقياس القيمة.

(١٤) استبعد ما لا يعتبر من ضمن خصائص النقود الجيدة:

- (أ) سهولة الحمل.
- (ب) معيار للمدفوعات الأجلة.
- (ج) ذات مواصفات موحدة.
- (د) غير سريعة التلف.

(١٥) النظام النقدي هو مجموعة من القوانين والتشريعات المتبعة في دولة معينة والتي تحكم عملية:

- (أ) التنمية الاقتصادية.
- (ب) المعاملات التجارية والاقتصادية بين الدول.
- (ج) تنظيم وضبط استقرار وحدة النقد في الدولة.
- (د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(١٦) استبعد ما لا يعتبر من ضمن الاجراءات والضوابط المتبعة في ظل نظام المسكوكات الذهبية:

- (أ) التمتع بامتياز تحويل النقود إلى ذهب وبالعكس.
- (ب) التمتع بامتياز تحويل النقود إلى ذهب وبالعكس.
- (ج) التمتع بامتياز تحويل النقود إلى ذهب وبالعكس.
- (د) التمتع بامتياز تحويل النقود إلى ذهب وبالعكس.

(١) النقد تنتج عن ايداع نقدي أو ايداع بشيك مسحوب على بنك آخر ممثلة فيما يعرف

(٩) النظام

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

(١٠) و

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

(١١)

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

(١٢)

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

(١٣)

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

(١٤)

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

(١٥)

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

(١٦)

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

(١٧)

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

(٢) واحدة فقط من بين العبارات التالية لا تعتبر من ضمن وظائف النقد:

(أ) مخزن للقيمة.

(ب) وحدة لقياس القيمة.

(ج) ذات مواصفات موحدة.

(د) معيار للمدفوعات الآجلة.

(٣) الجهات التي تقوم باصدار النقود الائتمانية هي:

(أ) البنوك المتخصصة.

(ب) البنوك التجارية.

(ج) البنوك الشاملة.

(د) البنوك المركزية.

(٤) واحدة فقط من بين الاجابات التالية تعبر عن الوظائف المشتقة للنقد:

(أ) مخزن للقيمة + وسيط للتبادل.

(ب) مخزن للقيمة + معيار للمدفوعات الآجلة.

(ج) معيار للمدفوعات الآجلة + وسيط للتبادل.

(د) وسيط للتبادل + وحدة لقياس القيمة.

(٥) يطلق على المقايضة تعبير:

(أ) نظام الاقتصاد المعيشي.

(ب) نظام التخصيص وتقسيم العمل.

(ج) نظام التبادل غير المباشر.

(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٦) واحدة فقط من بين العبارات التالية لا تعتبر من ضمن عيوب نظام المقايضة:

(أ) عدم تعدد الأسعار النسبية.

(ب) عدم امكانية تجزئة بعض السلع.

(ج) عدم وجود وحدة مشتركة لقياس القيمة.

(د) عدم توافق الرغبات أو ما يسمى بالتوافق المزدوج للرغبات.

بافتراض أن مجتمع ما يعمل وفق نظام المقايضة ويبلغ عدد السلع المتاحة للتبادل في السوق 22 سلعة، فإن عدد الأسعار النسبية لجميع السلع التي يتم تبادلها في هذا المجتمع يكون:

(أ) ٢١.

(ب) ٢٢.

(ج) ٢٣١.

(د) ٤٦٢.

ود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها